

Distr.: General
26 January 2004
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عنبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولاً - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران / يونيو ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، في الفترة من ١ تشرين الأول / أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٢ - ففي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كان أهم حدث هو الإعلان، في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر، عن إنشاء آلية لاستعراض التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في الوفاء بالمعايير المرجعية في إطار سياسة "المعايير قبل المركز". ويتوخى في إطار هذه الآلية أن فرصة أولى ستتاح في منتصف عام ٢٠٠٥ لإجراء استعراض شامل للتقدم المحرز، رهنا بالتقدم الذي يكون قد تم تحقيقه في الوفاء بالمعايير على نحو ما يجري تقديره في أثناء الاستعراضات الدورية الربع سنوية. وسيتوقف الشروع في العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل على نتيجة تلك الاستعراضات. وقد أعطت آلية الاستعراض زخماً جديداً لسياسة "المعايير قبل المركز" وحولت مجال تركيز أعمال المؤسسات المؤقتة إلى الوفاء بالمعايير المرجعية التي تتضمنها الحالات الثمانية المشمولة بسياسة "المعايير قبل المركز". وفي ١٠ كانون الأول / ديسمبر، أصدر مثلي الخاص هاري هولكيري ورئيس وزراء كوسوفو وثيقة "معايير لكوسوفو" التي تتناول بالتفصيل ما ورد في وثيقة المعايير الأصلية وتحدد بوضوح وبالتفصيل المعايير التي يجب أن تفي كوسوفو بها، في امتداد تام للقرار رقم ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، وبيان المقاييس والمعايير المرجعية الأصلية الذي اعتمد مجلس الأمن والقاضي بالتفوق في الحجية للقواعد التنظيمية التي تصدرها البعثة والصكوك الفرعية الموضوعة بموجبها، بوصفها القانون المنطبق في كوسوفو. وقد أعد الوثيقة مثلي الخاص

بالتناور الوثيق مع المؤسسات المؤقتة وكل الأحزاب السياسية الكبرى في كوسوفو، بما فيها تحالف العودة بوصفه ممثلاً لجماعة صرب كوسوفو، والأحزاب السياسية الممثلة لمجموعات إثنية أخرى أصغر حجماً، بما فيها الأتراك، والأشكالي، والغجر، والمصريون، والبوشناق. وقد أبقيت البعثة بلغراد على علم بكل أطوار إعداد الوثيقة ومكتتها من إبداء آرائها بشأن الوثيقة. بيد أن بلغراد اعتبرت الوثيقة غير مقبولة حين تم إصدارها. وقد أعربت عن الرأي بأن المشاورات لم تكن كافية وبأن الوثيقة تقوض القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأعلنت قيادة صرب كوسوفو هي أيضاً عدم تأييدها للوثيقة، كما فعل ذلك بعض من قادة ألبان كوسوفو.

٣ - وبعد إصدار وثيقة "معايير لكوسوفو" وتحت رعاية فريق التوجيه الذي يشتراك فيه رئاسته ممثلي الخاص مع رئيس وزراء كوسوفو، عقدت البعثة والمؤسسات المؤقتة اجتماعات لخمسة أفرقة عاملة شملت مجموعات المعايير السنت. وتتمثل المهمة الأولى لهذه الأفرقة العاملة في إعداد خطة عمل لتنفيذ المعايير ستبين السياسات والخطوات المحددة الملحوظة القابلة للقياس التي يتبعن أن تتحذّلها المؤسسات المؤقتة للوفاء بالمعايير، وستتضمن، حيثما أمكن ذلك، جدول زمنياً لتنفيذ تلك السياسات والخطوات. وتتألف الأفرقة العاملة من ممثلي البعثة وللمؤسسات المؤقتة. بيد أن ممثلي صرب كوسوفو، رغم الدعوات المتكررة الموجهة إليهم من ممثلي الخاص ومن قادة ألبان كوسوفو، لم يشاركو بعد في الأفرقة العاملة.

ثانياً - اشتغال المؤسسات الديمocrاطية

٤ - أدى إصدار وثيقة "معايير لكوسوفو"، وبصورة خاصة الشروع في عملية استعراض تنفيذ المعايير، إلى عودة جو التعاون بين البعثة وحكومة كوسوفو. ورغم ذلك، ما زال التعاون بشأن الخصوصية والحوار المباشر مع بلغراد صعباً.

٥ - وقد أكملت البعثة نقل المسؤوليات. بوجب الفصل ٥ من الإطار الدستوري للمؤسسات المؤقتة في نهاية عام ٢٠٠٣. وعارضت بلغراد وزعماء صرب كوسوفو هذا النقل باعتباره يتجاوز حدود القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وفي حين تظل البعثة ملتزمة بإقامة حكم ذاتي مؤقت فعلي، فهي ستسعى أيضاً إلى إشراك المؤسسات المؤقتة بصفة استشارية وإرشادية في مجالات محددة مسندة لممثلي الخاص. بوجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري. ولن تؤثر هذه الزيادة في المشاركة على السلطات والمسؤوليات المسندة لممثلي الخاص. وكجزء من هذه العملية، تقوم البعثة حالياً باستعراض مقترن الحكومة بإنشاء عدد من المكاتب داخل مكتب رئيس الوزراء تكلف بالتنسيق الداخلي والاتصال بالبعثة، وستوصي البعثة بقوة بتعيين موظفين من جهاز الخدمة المدنية للعمل في هذه المكاتب من

أجل كفالة الاستمرارية والمساءلة والتتمثل الملائم لكافحة الجماعات. ولتحسين التنسيق بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، تم تعيين موظف اتصال مع الحكومة في مكتب ممثلي الخاص.

٦ - وشرع المعينون السياسيون في كافة أجهزة الحكومة في القيام بدور أكثر فعالية لأداء المهام والمسؤوليات التنفيذية. ورغم أن ذلك أدى، من جهة، إلى قدر من النجاح في المضي قدماً في تنفيذ القرارات المتخذة في مجال التشريع والسياسات، فقد أدى من جهة أخرى إلى تقليل الوضوح في تقاسم المسؤوليات بين المعينين السياسيين وموظفي الخدمة المدنية. وي تعرض موظفو الخدمة المدنية حالياً إلى ضغط متزايد يدفعهم إلى العمل على أساس تعليمات سياسية حتى لو انطوى ذلك على عدم اتباع الإجراءات المناسبة وإلى انتهاك أحكام مدونة قواعد السلوك للخدمة المدنية لكوسوفو.

٧ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت الحكومة على ٨ مشاريع قوانين. وتواصلت تحسن عملية إعداد النصوص التشريعية. وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي، أنشئت في مكتب رئيس الوزراء وحدة معنية بالمعايرة ستولى التدقيق في جميع القوانين للتأكد من مواعمتها لقوانين الاتحاد الأوروبي وللإطار الدستوري. وقام فريق عامل مشترك بين الوزارات ومعني بالاستراتيجية التشريعية لعام ٢٠٠٤ بتحديد ١١٧ قانوناً من المقرر صياغتها قبل نهاية ولاية الإدارة الحالية في أواخر ٢٠٠٤. ورغم أن الاستراتيجية تتضمن قائمة شاملة بالقوانين، فهي لا توفر تحديداً واضحاً للأولويات. وبخصوص قضايا هامة مثل المعايير، والمحوار مع بلغراد، والشخصخصة، لم ينفك اتخاذ القرارات في مجال السياسات يتم بدون إعداد وتوثيق ملائمين. وقد أثار عدد من الوزراء في مناسبات مختلفة مسألة عدم توفر مواد المعلومات الأساسية وورقات المناقشة. ولم يسمح حتى الآن تعين أمين للحكومة مكلف بإعداد جداول الأعمال وتجهيز الوثائق لاجتماعات الحكومة، بتحسين نوعية التحضيرات. وما زالت الوثائق كثيراً ما تقدّم بإحدى اللغات الرسمية فقط. كذلك فإن الوزارات إما أنها لا توجه مراسلات باللغة الصربيّة أو تقوم بذلك بعد فترة من التأخير.

٨ - وتواصلت ببطء تحسن عمل جمعية كوسوفو النيابية في إعداد النصوص التشريعية. ووافقت الجمعية على ٨ قوانين، وفي أثناء عام ٢٠٠٣، أصدر ممثلي الخاص ما جموعه ٢٨ قانوناً سنتها الجمعية. ويتبين من جلسات الاستماع العامة التي عقدتها الجمعية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بشأن مشروع قانون المساواة بين الجنسين، ومشروع قانون مناهضة التمييز، ومشروع قانون الصحة، حدوث بعض التحسن في أعمال الجمعية من حيث الشفافية. وعقدت لجنة الميزانية ولجنة المالية والاقتصاد الاجتماعي مشتركة أنسواعياً مع البلديات والمكاتب التابعة للمؤسسات المؤقتة وللبعثة المناقشة فرادى مقتراحات الميزانية لعام

٤ .٢٠٠٤ . وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر ممثلي الخاص الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٤ ، باعتبارها لائحة تنظيمية من لوائح البعثة، وذلك بعد التشاور مع المجلس الاقتصادي والمالي. وقد أعدت حكومة كوسوفو مشروع الميزانية ووافقت عليه الجمعية. وستمول كلها النفقات المقدرة بـ٦٣٢ مليون يورو من إيرادات كوسوفو الخاصة بها. وميزانية عام ٢٠٠٤ هي أول ميزانية تعدّها وتديرها وزارة كوسوفو للمالية والاقتصاد.

٩ - ييد أن الجمعية قامت في بعض الحالات باعتماد إعلانات وقرارات في ميادين تقع بوضوح خارج نطاق مسؤوليتها وفقا للإطار الدستوري. ومن الأمثلة على ذلك موافقة الجمعية على توصية من جلتها المعنية بالمسائل القضائية والتشريعية والمسائل المتعلقة بالإطار الدستوري، بإلغاء "جميع الإجراءات والقرارات الدستورية والقانونية وشبه القانونية وسائر الإجراءات التي اتخذتها صربيا ويوغوسلافيا بعد تاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩". وقد أعلن ممثلي الخاص فوراً أن قرار الجمعية يتجاوز نطاق اختصاصها وليس له أي صحة أو مفعول. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت جمعية كوسوفو إعلاناً دعا إلى إلغاء حق صرب كوسوفو في التصويت في انتخابات ٢٨ كانون الأول/ديسمبر البرلمانية الصربية، وأدى ذلك إلى انسحاب تحالف العودة من جلسة الجمعية لأول مرة طيلة أشهر عديدة. وذكرت البعثة أنها لا تويد التدخل في ممارسة أي أحد للحقوق الديمقراطية في كوسوفو. ولم تقع أي حادثة في أثناء الانتخابات البرلمانية الصربية في كوسوفو. وقد سجلت حديثاً في الجلسات العامة للجمعية انتهاكات للإجراءات وحالات عدم اتساق في عدد الأصوات. وأبدى عدد هام من أعضاء الجمعية اعتراضات، لكن لم يتم حتى الآن تصحيف هذه الممارسة. وأنشئ في تشرين الأول/أكتوبر فريق عامل معنى باقتراح تعديلات للإطار الدستوري. وإذا أيد ثلثاً من أعضاء الجمعية المقترنات، سيقرر ممثلي الخاص ما إذا كان أي من التعديلات المقترنة مقبولاً ومتوفقاً مع قرار مجلس الأمن ١٤٤٤ (١٩٩٩) والإطار المؤسسي أم لا.

١٠ - وشارك تحالف العودة بنشاط في الجلسات العامة واستمر في استخدام الإجراء الخاص بموجب الإطار المؤسسي، الذي يوفر ضوابط لحماية المصالح الحيوية للجماعات. وفي حين أن هذا الإجراء الخاص لا يحول دون أن يكون التحالف في موضع أقلية أثناء التصويت، فهو يكفل بالفعل تمكين أعضاء الجماعات من المعارضة الفعالة لأي قانون تعتمده الجمعية إذا اعتبروا أنه يمس المصالح الحيوية بجماعتهم. وعلى سبيل المثال، فعندما رفضت الجمعية توصيات فريق خاص كان قد تم تشكيله بعد أن أبدى تحالف العودة اعتراضات على مشروع قانون خاص بتعداد السكان والمساكن، لم يصدر ممثلي الخاص ذلك القانون وأعاده إلى الجمعية لإعادة النظر فيه وإجراء التعديلات اللازمة له لكافلة حق كافة الجماعات في المشاركة بصورة منصفة في التعداد.

١١ - وَتَوَاصَلَ اتجاه إيجابي متواضع في اشتغال البلديات. وعلى طول سنة ٢٠٠٣، ولا سيما في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت جمعيات بلدية عديدة التزاماً بإجراء مشاورات عامة؛ بيد أنه ما زال يمكن إدخال تحسين كبير في هذا الميدان. وبإضافة إلى ذلك، أكملت كافة الجمعيات البلدية ل Kosovo، لأول مرة، عمليات وضع ميزانيتها لعام ٢٠٠٤ قبل صدور ميزانية ٢٠٠٤، وسمح ذلك للإدارات البلدية بالحصول على الأموال في وقت مبكر. وسُجّل أيضاً تحسين طفيف في اشتغال الإدارات البلدية المشتركة بين صرب وألبان Kosovo في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في منطقة غنيبلان. بيد أن الممثلين البلديين التابعين للبعثة اضطروا إلى التدخل لتعليق قرارات تتصل، في جملة أمور، بواسعة استخدام الأموال العامة ومحاولة إساءة تخصيص الأراضي في إطار إدارة وكالة Kosovo الاستثمارية. واضطررت البعثة أيضاً إلى التدخل في إحدى المناسبات من أجل تأمين الامتثال لسيادة القانون. وبالتالي، فقد سجلت علامات تحسن في الإجراءات التي اتخذها البلديات في نطاق مسؤوليتها بموجب اللائحة التنظيمية للبعثة ٤٥/٢٠٠٠ المتعلقة بالحكم الذاتي المحلي في Kosovo. وقد تحسن بصورة طفيفة اشتغال اللجان البلدية المكلفة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وفي ١١ من البلديات المحتلطة، تعقد حالياً على أساس شهري اجتماعات للجان الجماعات. وينعكس في هذا التحسن الأثر المترتب على التعليمات الإدارية التي أصدرتها البعثة حديثاً والتي أوضحت ولاية ودور هذه اللجان. وما زال الحزب الديمقراطي ل Kosovo يقاطع أعمال لجنة الجماعات في فيينا، في حين يقاطع صرب Kosovo أعمال لجان الجماعات في أربع بلديات أخرى. وفيما يتصل بالميزانيات البلدية لعام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج التمويل وفقاً لـ لحصل عادلة حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (أحدث تاريخ أتيحت الأرقام بشأنه) أن التحسن المتزايد متواصل في إنفاق الأقلية من داخل الميزانيات البلدية. وقد بلغت ٨ بلديات من بين البلديات المحتلطة الـ ٢٧ المستويات الدنيا للتمويل وفقاً لنظام الحصص العادل في كافة البنود الثلاثة لميزانيتها، مقابل ٦ بلديات في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. وحققت ٦ بلديات التمويل وفقاً لنظام الحصص العادل في بنددين من البنود الثلاثة للميزانية، مقابل بلديتين في النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

١٢ - وبعد المأذق السياسي الذي عانى منه اشتغال بعض البلديات في وقت سابق من عام ٢٠٠٣، أصبحت غالبية البلديات نشطة في ميدان وضع القوانين المحلية في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن تأثير الأقلية ما زال ضئيلاً في عملية اتخاذ القرارات في البلديات؛ وظللت مشاركة اللجان والمجتمع المدني نادرة في عملية الصياغة؛ ولا يجري على النحو المناسب تطبيق وإنفاذ الأنظمة البلدية. وما زالت ترجمة الوثائق الرسمية في العديد من البلديات غير مرضية ويعول فيها على مبادرات البعثة ومواردها. وقد أدار المكتب الإحصائي

ل Kosovo (التابع لوزارة الخدمات العامة) عملية " توحيد " أسماء البلديات والقرى باستخدام الاسم الألباني فقط ، انتهتاكا للقواعد التنظيمية للبعثة . وأكدت البعثة في اتصالها مع وزير الخدمات العامة على ضرورة كفالة سيادة القانون والامتثال للتشريع الساري . وقد بدأت عملية استعراض مشتركة بين البعثة والمؤسسات المؤقتة .

١٣ - وأصدرت رسميا بعثة الامم المتحدة التابعة لمجلس أوروبا تقريرها المعنون " إصلاح الحكم الذاتي المحلي والإدارة العامة في Kosovo - توصيات نهائية " ، بعد تسعه أشهر من المشاورات على نطاق واسع مع معاورين محليين ودوليين . وكان رد الفعل الأولي لبعض الرعماء المحليين حذرا وانتقاديا . وتقوم البعثة والمؤسسات المؤقتة حاليا باستعراض التقرير . وفي متروفيتشا ، واصلت إدارة البعثة تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية وبرامج أداء الخدمات . واستهلت خدمة حافلات ثانية تربط بين الجماعات في الجزأين الشمالي والجنوبي من المدينة . ييد أن الهياكل الموازية المدعومة من بلغراد في الجزء الشمالي من المدينة ظلت قائمة . وترك للأعضاء الصرب في المجلس الاستشاري زمام السيطرة على مبلغ مليون يورو الذي يتم تلقيه شهريا من بلغراد والمخصص لأغراض الحكم المحلي . ويتنقى أيضا الموظفون المحليون الصرب في إدارة البعثة مرتبات من بلغراد بالإضافة إلى مرتباتهم في الخدمة المدنية لكوسوفو .

١٤ - وبالإضافة إلى متروفيتشا ، تتسبب الهياكل الموازية المدعومة من بلغراد في عرقلة أعمال بلدات أخرى أيضا وتضر بالعلاقات بين الجماعات وتقوض جهود المسؤولين البلديين المنتخبين بصورة مشروعة . وحتى حين يود الموظفون من صرب Kosovo العمل كجزء من المؤسسات المؤقتة ، فإنهم كثيرا ما يُدفعون إلى الاختيار بين مركز التنسيق لكوسوفو التابع لصربيا والجبل الأسود / جمهورية صربيا وبين المؤسسات المؤقتة ، ويجري تهديدهم بسحب المعاشات واستحقاقات اجتماعية أخرى . وفي القطاع الصحي ، واصلت وزارة الصحة الصربية السيطرة على " دار الصحة " في غراكانيتشكا (منطقة بريشتينا) وعلى فروعها منذ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ . ويبدو أن تنظيم وتمويل مركز التنسيق لكوسوفو ، الذي ازدادت نشطته في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، قد تحسنا ، وهو يقوم بتنفيذ مشاريع وأصبح أكثر التزاما بتوفير الخدمات الاجتماعية والإدارية التي تفتقر لها جماعة صرب Kosovo أو التي تنافس هيكل المؤسسات المؤقتة . وقد حاول المركز الحصول على وضع رسمي لمكاتبته في Kosovo لكنه أبي تقدم معلومات عن المهمة والمسؤوليات الحقيقة لكل مكتب على النحو الذي تقضيه البعثة .

١٥ - وطرأ تحسن طفيف في مجال توظيف الأقليات على الصعيد المركزي وصعيد المجالس البلدية ، ولكن مستوى الاستخدام لا يزال غير مرض . على أن تحميد التوظيف في الآونة

الأخيرة في الخدمة المدنية بکوسوفو، والذي لم يطبق على الأقلية، بناء على طلب البعثة، أدى إلى زيادة مقدارها ١,٥ في المائة تقريباً في عدد موظفي الخدمة المدنية من الأقلية، ولكن ما من مؤسسة مؤقتة بلغت المستويات المستهدفة. ويشكل أفراد الأقليات الصربية وغير الصربية بکوسوفو نحو ١٠ في المائة من موظفي الخدمة المدنية المستخدمين في إطار هيئات المؤسسات المؤقتة على الصعيد المركزي. ولا يزال هناك تفاوت كبير في التمثيل النسبي للجماعات التي لا تشكل أغلبية في الوظائف الرفيعة المستوى، ولا تشغل سوى نسبة ١,٢ في المائة من موظفي الخدمة المدنية من الأقليات مثل هذه الوظائف. ويبدو تمثيل الأقليات في ٣٠ مجلساً بلدياً أعلى بقليل؛ ييد أن تمثيل الموظفين من الأقليات في وظائف رفيعة المستوى بال المجالس البلدية يقل عن ١ في المائة. وبوجه عام، فإن صرب کوسوفو يشكلون ١٢ في المائة والأقليات غير الصربية تشكل ٣,٣ في المائة من جميع الموظفين في المجالس البلدية (الإدارة والصحة والتعليم على مستوى المجالس البلدية). ولا يزال الاتجاه مستمراً نحو تسييس الخدمة المدنية ووجدت البعثة أن هناك مؤشرات في ٢٢ مجلساً بلدياً تدل على أن تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية يجري في الأغلبية الساحقة من الحالات بناء على اعتبارات سياسية.

١٦ - ولا يزال سجل المؤسسات المؤقتة ضعيفاً في مجال توظيف المرأة في مناصب رفيعة وإدارية. ولا يعكس وجود المرأة في الهيئات التشريعية سوى الحد الأدنى من المتطلبات القانونية لتمثيل الجنسين في القوائم الانتخابية، إذ لا تشغل المرأة سوى ٣٣ مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً في جمعية کوسوفو النيابية و ٢٨ في المائة من جميع المقاعد في المجالس البلدية. أما في القطاع العام، فلا يوجد سوى وزيرة واحدة من أصل ١٠ وزراء وأمينة دائمة واحدة من أصل ٩ أمناء دائمين و ٧ نساء من أصل ١٨ رئيساً للجان البرلمانية، وامرأتين فقط من أصل ٣٠ موظفاً تنفيذياً رئيسياً في المجالس البلدية.

١٧ - ولم تقدم الحكومة حتى الآن مشروع قانون بشأن لجنة وسائل الإعلام المستقلة إلى الجمعية النيابية. وفي غضون ذلك، لا يزال المفهوم المؤقت لوسائل الإعلام يعمل على كفالة التزام وسائل الإعلام في کوسوفو بالمعايير الدولية. وكجزء من هذه المهمة، تصدر سياسة منقحة تتعلق بمنع التراخيص الإذاعية والتلفزيونية، الأمر الذي لا يسمح إلا باستثناءات محدودة في ظل وقف نظام الترخيص الحالي. وتغطي الاستثناءات طلبات الحصول على تراخيص لمناطق لا تحصل حالياً على تغطية كافية من قبل وسائل الإعلام المحلية وطلبات لمحطات متعددة الأعراق، وذلك بغية دفع وتشجيع أصحاب المحطات الإذاعية في کوسوفو للالتزام بوضع برامج متعددة الأعراق ومن ثم أن يكونوا بمثابة مصدر مهم من مصادر إقامة حوار بناء بين الجماعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر المفهوم المؤقت لوسائل

الإعلام في ١٠ شكاوى بشأن مضمون مواد إعلامية. وقد دخلت المبادئ التوجيهية للمفهوم المؤقت لوسائل الإعلام بشأن تطبيق حماية حقوق النشر حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير. وتم التوقيع على عقد بين محطة الإذاعة العامة (راديو وتلفزيون كوسوفو) وشركة كهرباء كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر وجرى بموجب العقد وضع نظام لتحصيل أجور لقاء البث العام لتوفير نحو ٥٧ في المائة من مجموع ميزانية التشغيل لمحطة إذاعة وتلفزيون كوسوفو.

١٨ - وبدأت البعثة أعمال التحضير لانتخابات الجمعية النيابية في سائر أنحاء كوسوفو لعام ٢٠٠٤، بإنشاء الذراع التنفيذية للجنة المركزية للانتخابات. وستتمتع أمانة اللجنة بالاستقلال عن المؤسسات المؤقتة التي ستظل تدعمها مع ذلك. وستظل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحفظ بسيطرتها على الجوانب الحساسة من عملية الانتخابات، بما في ذلك الإشراف على قائمة الناخبين، وتشغيل مركز الإحصاء والتائج، والإشراف على برنامج التصويت عن طريق البريد. ولا يزال الفريق العامل المعنى بالانتخابات في حالة انعقاد لوضع توصيات لممثلي الخاص بشأن الإطار التنظيمي لانتخابات عام ٢٠٠٤، وسوف يقدمها بنهاية كانون الثاني/يناير.

ثالثا - سيادة القانون

١٩ - تسير الحالة باتجاه الاستقرار فيما يتعلق بالجريمة في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩، الأمر الذي أدى إلى تحسُّن البيئة الأمنية بوجه عام، رغم أن هناك حالاً لمزيد من التحسن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الاتجاه العام المتمثل في انخفاض عدد الجرائم الخطيرة رغم ازدياد عددها في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي منتصف عام ٢٠٠٣، تصاعدت حوادث العنف ضد الجماعة الصربية في كوسوفو. بيد أنه طرأ انخفاض هام على عدد الجرائم الخطيرة ضد الجماعة الصربية في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٣، كما انخفض عدد الجرائم المرتكبة بدوافع عرقية. ووقعت عدة هجمات مثيرة للقلق على عناصر شرطة كوسوفو المحلية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٣. وجاءت جريمة قتل شرطيين من قوة شرطة كوسوفو قرب ديكاني (منطقة باك) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بعد جريمة قتل شرطي آخر في دياكوفيتشا (منطقة باك) في ٦ أيلول/سبتمبر، فضلاً عن شن هجمات ضد عناصر شرطة آخرين في قوة شرطة كوسوفو في أيلول/سبتمبر. وربما جاءت هذه الهجمات نتيجة ازدياد مشاركة أفراد قوة شرطة كوسوفو في إجراء التحقيقات الجنائية، ولهذا فإن دوائر الجريمة المنظمة تعتبرهم بمثابة خطر عليها. بيد أن أحد الخيوط المحتملة

للتتحقق تمثل في أن الحادث الذي وقع في ديكانى ربما كان نتيجة خلافات لم تحسن ناشئة عن نزاع بين فصائل ألبانية من كوسوفو. كما وقعت حوادث أيضا ضد موظفي البعثة.

٢٠ - ونتيجة تحسن الحالة الأمنية وحالة النظام العام، فإن النظام العام لا يزال مستقرا. وانخفاض عدد المظاهرات انخفضا كبيرا . وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، خرجت ٢٤ مظاهرة عامة بالمقارنة مع ٣١ مظاهرة في ٣١ أيلول/سبتمبر وحده و ٧٩ مظاهرة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس. ووّقعت حادثتان هامتان أخليتا بالنظام العام. ففي جنوب متروفيتشا، قام حشد بالظهور ضد قرار اُتخذ لإزالة علم ألباني كان مرفوعا بصورة غير قانونية فوق مبنى مجلس بلدية متروفيتشا. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، هاجم حشد غاضب من الرعاع وفدا من البنك الدولي ورئيس وزراء كوسوفو في الجزء الشمالي من متروفيتشا، وأصيب خلال الهجوم أحد أعضاء وفد البنك الدولي إصابات خطيرة، وأحرقت أربع مركبات بما فيها مركبة للشرطة وحافلة تابعة للأمم المتحدة. وأظهر هذا الهجوم أن الفاعلين منظمون ومستعدون للقيام بأعمال عنف.

٢١ - وأخذ الدور المتزايد الذي يقوم به سكان كوسوفو في قوة شرطة كوسوفو يشمر عن نتائج. فقد تحققت إنجازات في مجال محاربة الجريمة المنظمة والإرهاب. وفي حالة تفجير جسر لقطار السكك الحديدية في شمال كوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تمكّن المحققون من التعرف على عصابة من المتأمرين وإلقاء القبض على أحد المشتبه فيهما وإصدار أوامر بالقبض على جناة آخرين. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على خمسة من الذكور الألبانيين من كوسوفو بتهم تتعلق بجرائم حرب ارتكبت ضد ألبانين آخرين من كوسوفو في عام ١٩٩٩ . وألقى القبض أيضا على سبعة أشخاص مطلوبين بقصد أنشطة إرهابية مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقادت فرق العمل المعنية بمكافحة الإرهاب بالتحقيق في سبع قضايا واعتقال ثلاثة أشخاص وقامت بعدة عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب بالاشتراك مع قوة كوسوفو، مما أدى إلى مصادرة أدلة مهمة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام المكتب المعنى بالجريمة المنظمة في كوسوفو بالتعاون مع وحدة جمارك البعثة بمصادرة ٣٦ كيلوغراما من المهروين عند معبر فربينتشا الحدودي مع ألبانيا واعتقال ثلاثة من المشتبه بهم. وكانت تلك الكمية أكبر كمية تصادر من المهروين خلال أربع سنوات. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت شرطة البعثة ومسؤولو الجمارك بمصادرة ستة كيلوغرامات من المخدرات في مطار بريشتينا.

٢٢ - ومنذ أن اكتسبت البعثة قدرات تقنية على فرض تدابير إلكترونية سرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ، ازدادت عمليات مصادرة المخدرات والتحقيقات المتعلقة بالفساد

واحتيال الموظفين والجريمة المنظمة والإرهاب. وأدت هذه الزيادة، علاوة على الزيادة الحادة في عدد المحاكمات التي بلغ معدل الإدانة فيها ٩٢ في المائة، إلى تحسن كبير في استجابة البعثة لهذه الحالات ذات الأولوية. وشكلت البعثة أيضا فرقة خاصة للتحقيقات تتألف من ممثلين من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الاتحاد الأوروبي لمكافحة الغش ووحدة التحقيقات المالية. وتتمثل ولاية الفرقة الخاصة في البدء بعمليات التحقيق الإداري وإجرائها وتنسيقها بغية تحديد مواضع الاحتيال والفساد التي يكون للبعثة وللمؤسسات المؤقتة والهيئات المستقلة والمكاتب المنشأة. بوجب الإطار الدستوري ضلوع فيها، فضلا عن المؤسسات المملوكة للقطاع العام وغيرها من الكيانات التي تعامل بالمتلكات العامة وأي مؤسسة أو كيان آخر يقوم بأنشطة تمول كليا أو جزئيا من ميزانية كوسوفو الموحدة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قام أفراد الشرطة العاملون بوحدة الجرائم الاقتصادية التابعة للبعثة، بعملية مشتركة مع دائرة الجمارك في كوسوفو، فألقوا القبض على ثلاثة من موظفي الجمارك ورجل أعمال بتهم الاحتيال والفساد لتهريب النفط.

٢٣ - ولا تزال البعثة تختط نهجا إقليميا في محاربة الجريمة المنظمة. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت البعثة على مذكرة تفاهم، بشأن التعاون مع الشرطة، مع الجبل الأسود، إضافة إلى البروتوكولات القائمة أصلا مع جمهورية صربيا وجمهورية ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وحقق هذا النهج الإقليمي نتائج في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ عندما جرى إنقاذ رجل أعمال ألباني من كوسوفو اختطف في صربيا ذاتها وإلقاء القبض على خمسة مختطفين صربين خلال عملية مشتركة قامت بها شرطة البعثة والشرطة الصربية. وتابعت البعثة أيضا مشاركتها في أنشطة إقليمية، كذلك الأنشطة التي تجري تحت رعاية اتفاق ثبيت الاستقرار في مجالات مثل الإرهاب ومراقبة الحدود والجريمة المنظمة.

٢٤ - ويبلغ تعداد قوة شرطة كوسوفو الآن ٤٧٥ من أفراد الشرطة العاملين، من بينهم ٦٨٤ شرطية و ٨٨٠ شرطيا من الأقليات. ووضعت أربعة مخافر شرطة إضافية تحت قيادة قوة شرطة كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك بلغت مجموعها ١٠ مخافر. وفي الوقت الذي يقترب فيه عدد وقدرة أفراد قوة شرطة كوسوفو من الكفاية، فإن البعثة تواصل تحفيض حجم عنصر الشرطة المدنية الدولية ويبلغ قوامها الحالي ٣٦٨٩ فردا. ويشكل أفراد قوة شرطة كوسوفو الآن نصف مجموع موظفي وحدات مثل وحدة التحقيق في الاتجار والدعارة ووحدة المخدرات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة وحدات أخرى مثل الوحدة المركزية للتحقيقات الجنائية والمكتب المالي للجريمة المنظمة في كوسوفو تضم أيضا الآن عناصر شرطة من قوة شرطة كوسوفو.

٢٥ - واستمرت الجهود المبذولة لزيادة مشاركة الأقليات في النظام القضائي ب Kosovo و ذلك بتعيين ٢٦ قاضياً ومدعيًا عاماً جديداً في Kosovo في ٤ كانون الأول / ديسمبر، بما في ذلك ستة قضاة ومدعي عام واحد من الجالية الصربية ب Kosovo. وهذا يصل مجموع عدد القضاة ب Kosovo إلى ٣١٦ قاضياً، يضمون ٩٠ بالمائة من القضاة الألبانيين من Kosovo، و ٥ بالمائة من القضاة الصربيين من Kosovo و ٥ بالمائة من مجموعات عرقية أخرى. ويبلغ عدد المدعين العامين الآن ٥٣ مدعياً، من بينهم ١٠ في المائة (بما في ذلك ٤ بالمائة من صرب Kosovo) من الأقليات العرقية. وتشكل نسبة تمثيل المرأة ٢٥ في المائة من القضاة و ١٧ في المائة من المدعين. وبدأت المحكمة البلدية ومحكمة لجنة الأحداث أعمالهما في منطقة ستربيتشي (منطقة جينيلاني) للأغلبية الصربية ب Kosovo، وافتتح مكتب اتصال للمحاكم في Grasanička (منطقة بريشتينا) ويجري افتتاح المزيد منها في Novobrd (منطقة جينيلاني) وجورازديفاتشي (منطقة باك) لزيادة إمكانية لجوء صرب Kosovo إلى القضاء. ييد أن بلغراد لم تنفذ بعد أحكام الإعلان المشترك الموقع في تموز / يوليه ٢٠٠٢ بشأن حفظ المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات بغية تيسير إدماج صرب Kosovo في النظام القضائي والادعائي ب Kosovo. وقد دفع هذا بالكثير من مقدمي الطلبات من الجماعة إلى سحب ترشيحاتهم. ونظراً إلى استمرار الدعم الذي تقدمه الحكومة الصربية، لا تزال هناك هيكل قضائية موازية في Ljubovici وزوين بوتك وZvijezda (منطقة Metrovici) وستربتشي (منطقة جينيلاني) رغم فتح محاكم تابعة للبعثة في تلك المناطق. وتعمل المحاكم المحلية والبلدية الموازية في منطقة بريشتينا في مدينة نيش الصربية الجنوبية. وقد أصدرت هذه المحكمة المحلية أمراً بالقبض على رئيس فيلق حماية Kosovo، مما أسفر عن احتجازه لفترة قصيرة في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر من قبل السلطات السلفينية أثناء هبوطه في مطار Ljubljana كمحطة عبور. وأُفرج عنه بتدخل من مثليه الخاص الذي أبلغ السلطات السلفينية بعدم مشروعية أمر القبض بسبب افتقارها للصلاحيات.

٢٦ - وفي ٤ تشرين الثاني / نوفمبر، قدمت لجنة Dobrava ما توصلت إليه من استنتاجات بشأن أعمال الشغب والحريق الذي اندلع في سجن Dobrava في ٤ أيلول / سبتمبر وأسفر عن مصرع خمسة سجناء. وخلاصت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن السجناء الذين قاموا بحوادث الشغب كانوا مسؤولين عن سقوط قتلى، وانعدام الأنشطة التعليمية والترفيهية في السجن كانت تعتبر أيضاً من بين الأسباب المؤدية إلى اندلاع حوادث الشغب. وقدمنت اللجنة توصيات شاملة تتعلق بالأمن وأوضاع المعيشة والتدريب وشروط الخدمة لموظفي الإصلاحية، وآليات التمويل وإدارة الحوادث، ويجري تناول هذه الأمور في إطار القيود المالية الحالية. ورغم أن مسؤولي السجن نجحوا في تحسين الأوضاع وتبسيط استقرار الحال، فإن

الوضع في دوبرافا، وفي مرافق السجون الأخرى، متواتر بسبب شدة الازدحام في جميع مراافق النظام الجزائري.

رابعا - حرية الحركة

٢٧ - على الرغم من تحسن حرية الحركة إلى حد ما، فإنما ما برات تتمثل مشكلة في بعض مناطق كوسوفو. وما برات حوادث العنف والتخييب المتعمد، وإن تدنى مستواها عن منتصف عام ٢٠٠٣، تطال الأقليات التي تقيم في كوسوفو وتترك أثرا سلبيا في شعورها بالأمان. كما أنها تؤدي إلى اهتزاز الثقة بالشرطة، لأنه لم يحاكم إلا عدد ضئيل من مرتكبها ولأن الموظفين الرسميين المحليين يميلون إلى التقليل من أهمية هذه الحوادث ونادرًا ما يتجاوزون حدود إدانتها شفوية. وكرد فعل على مخاوف الصربي في كوسوفو، عمدت قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو إلى تعزيز التدابير الأمنية في عدة أمكناة، من بينها المناطق التي تقطنها أقلية صربية في كوسوفو والمناطق المعاورة للكائنات الأوروبوكسية. غير أن النقاط الأمنية الثابتة ستظل تلعن تدريجيا نتيجة لقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) خفض عدد القوات في كوسوفو. وقد رفعت القيود التي كانت مفروضة على الحركة بين شمال ميتروفيتشا وجنوها.

٢٨ - وما زال خط الحافلات المخصصة للموظفين المدنيين يساعد في نقل الموظفين من الأقليات يوميا إلى أماكن عملهم في بريشتينا وموقع آخر في كوسوفو. وارتفاع عدد الذين يستخدمون هذه الحافلات في أواسط السكان من الأقليات والأغلبية على السواء. وتقوم خدمة حافلات النقل لأغراض إنسانية التي توفرهابعثة (والتي وضعت بالتحديد للأقليات) بنقل ما معدله نحو ٣٥ راكب شهريا. وقد بدأت الشركة التي تقدم هذه الخدمة المحلية، وهي شركة تملكها جهات صربية في كوسوفو، تسير ٢٥ حافلة منذ أشهر قليلة لم يسحل فيها إلا عدد قليل من الحوادث. غير أنه حدث في الأسابيع الأخيرة زيادة في عدد حوادث إلقاء الحجارة على الحافلات. وإضافة إلى الحافلات التي تعمل يوميا في كوسوفو، توفر هذه الخدمة خطوطا حيوية تربط الصربي في كوسوفو بوسائل المواصلات التي تقلهم إلى صربيا ذاتها. وفي حين أن نحو ربع الإدارات المحلية في كوسوفو توفر حاليا وسيلة النقل لموظفيها من الأقليات، فإن مضي البلديات التي تسيطر عليها الأغلبية في عدم تقديم التمويل الكافي لتغطية احتياجات مكتب شؤون الجماعات من المركبات يحد من فعالية هذه المكاتب ومن قدرتها على حماية مصالح الأقليات. ويغطي قطار "حرية الحركة" في طريقه الآن غراكانيتشا (منطقة بريشتينا) وينقل حاليا ما متوسطه ٥٠ راكب شهريا.

خامسا - عمليات العودة المستدامة وحقوق الأقليات

٢٩ - إن مبلغ الـ ٧ ملايين يورو الذي اعتمدته حكومة كوسوفو من فائض ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠٢ للدعم عمليات العودة خُصص لطائفة واسعة من مبادرات العودة في جميع أنحاء كوسوفو، واستخدم منه مبلغ ٥ ملايين يورو لتغطية نقص التمويل الذي تعاني منه المشاريع التي أقرها الأفرقة العاملة المحلية وترد في قائمة المشاريع ذات الأولوية التي وضعها فريق تنسيق عمليات العودة. وخُصص مبلغ المليوني يورو المتبقى لتنفيذ ٣٩ مشروعًا محلياً في ٢١ بلدية، ستساهم إيجابياً في عمليات العودة، إما مباشرةً، أو عبر المساهمة في الجهود المحلية التي تبذل لبناء مجتمع متسامح ومتحدة الأعراق.

٣٠ - وتقدم استراتيجية العودة المستدامة لعام ٢٠٠٤، التي بدأ العمل بها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، معلومات مفصلة عن احتياجات التمويل لعام ٢٠٠٤ التي تصل إلى ٣٨,٥ مليون يورو. ومن المقرر أن يبدأ في ربيع عام ٢٠٠٤ تنفيذ المشاريع العديدة التي يتوافر فعلاً تمويلها، ويحصل ما يربو على ٧٥ في المائة من الأموال المطلوبة. مشاريع العودة وعمليات العودة الفردية على السواء. كما تشتمل استراتيجية عام ٢٠٠٤ على توسيع مشاركة المؤسسات المؤقتة والمشردين داخلياً في عملية العودة وتحسين تدفق المعلومات إلى المشردين داخلياً وإزالة العائق ذات الصلة بالمتلكات، التي تعرقل عمليات العودة. وفي كانون الأول/ ديسمبر، تمت بمشاركة المؤسسات المؤقتة في بريشتينا، وبمشاركة مركز التنسيق المعنى بكوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بلغراد، مناشدة الجهات المانحة المساهمة في تمويل عمليات العودة في عام ٢٠٠٤. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع مستوى التعاون مع السلطات في بلغراد لتنفيذ مشاريع العودة. إذ يجتمع مركز التنسيق المعنى بكوسوفو والبعثة أسبوعياً للعمل على تبادل المعلومات ومناقشة المسائل الفنية. وكثيراً ما يشارك في هذه الاجتماعات المسؤول بالمؤسسات المؤقتة عن التنسيق بين الوزارات فيما يتصل بعمليات العودة.

٣١ - وما فتئ معدل العائدين من الأقليات يزداد، مع أن عدد العائدين الإجمالي من الأقليات ما زال قليلاً. إذ عاد في عام ٢٠٠٣ ما جموعه ٣٦٩ شخصاً إلى البلدان التي يشكلون فيها أقلية، ومن هؤلاء ٤٨٧ صربياً من كوسوفو، و ١٣٣ غجرياً/أشكالياً/صربياً، و ٣٧٧ من البشناق، و ١٣٣ غورانياً، و ٢٤٥ ألبانياً من كوسوفو. وتنفذ حالياً في ١٦ بلدية مشاريع لعودة صرب من كوسوفو وألبان من كوسوفو وغجر وأشكال وصربين إليها. ومع أن انعدام الأمن ومحدوبيّة حرية الحركة ما يزال مشكلتين، تحدث عمليات عودة إلى مناطق عديدة كان يستحيل العودة إليها في وقت سابق من العام، بما فيها عودة أول مجموعة من صرب كوسوفو إلى منطقة ميتروفيني الجنوبية.

٣٢ - وتؤدي السلطات المحلية دورا داعما في ما يقرب من جميع الأماكن التي تنفذ فيها مشاريع عودة أو يتونحى تنفيذها فيها في المستقبل القريب. وكما في الماضي، تشارك السلطات المحلية بشكل دائم في زيارات الاستكشاف والاستعلام، كما أنها جالت البلاد كجزء من هذه الزيارات للتحدث إلى العائدين المختملين. غير أن هذا الدعم لا يعني دوما وفعليا العودة إلى بلدة ما أو قرية ما بدون عقبات، حيث يمكن أن تقابل هذه العودة مقاومة تتسبب بنشوء مخاوف أمنية. ومع أن هذه المقاومة تعالج فعليا بشكل عام عن طريق الحوار، بما في ذلك إشراك السلطات المحلية، فهي يمكن أن تقضي، ما لم تتحذ هذه الخطوات، إلى عواقب وخيمة، على نحو ما يشهد عليه ما جرى في ١٠ كانون الأول/ديسمبر حينما حاول ١١ صربيا من كوسوفو العودة من تلقاء أنفسهم إلى مدينة كلينا (منطقة بيتش)، فواجهتهم متظاهرون ألبان من كوسوفو احتجاجا على ذلك، مما أرغم القوة على إجلائهم. وحصل حادث آخر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر حيثما قبل سبعة صربين نازحين من كوسوفو كانوا يشاركون في إحدى زيارات الاستكشاف والاستعلام إلى مسيس المحاورة لسوفاريكا (منطقة بزررين). مجموعة كبيرة من المتظاهرين الألبان الكوسوفيين احتجاجا على ذلك، واعتدوا بالحجارة وأحجار القرميد على قافتلتهم. بيد أنه ينبغي النظر إلى هذين الحادثين في سياق أكثر من ٢٠٠ زيارة من هذا النوع أجريت بنجاح في جميع أنحاء كوسوفو على امتداد العامين الماضيين وعشرين من مشاريع العودة التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠٠٣ بدون أي مصاعب. وعقب هذين الحادثين، أعطى القادة الألبان الكوسوفيون في المؤسسات المؤقتة والأحزاب السياسية ضمانا لهم بأنهم سيعملون مع الزعماء البلديين وقادرة الأحزاب على الصعيد المحلي لإزالة العقبات وتيسير عمليات العودة المستدامة.

٣٣ - ولم يحدث تغيير يذكر في إمكانية حصول الأقليات على المعلومات بلغاتها الأم أو استخدامها دون قيد أمام المحاكم ومن الوكالات والهيئات العامة. وما زال المقدار الذي تخصصه المؤسسات المؤقتة من موظفين وموارد لترجمة الوثائق الرسمية وللترجمة الشفوية أثناء الاجتماعات لا يرقى إلى المستوى المطلوب، لا سيما في البلديات. فحتى الآن، غالبا ما توفر الوثائق الرسمية، هذا إذا كانت موجودة، بلغة واحدة لا غير. كما أن الترتيبات المؤسسية من حيث ما يخصص من موظفين وموارد لترجمة الوثائق الرسمية والترجمة الفورية أثناء الاجتماعات لا تفي بالغرض، لا سيما داخل البلديات. ولوحظ أيضا أن الوزارات في كوسوفو لا ترسل الوثائق إلى البلديات إلا باللغة الألبانية. كما أن عدد البلديات التي تحترم الأحكام القانونية التي تنص على ضرورة وضع الإشارات العامة بلغتين ضئيل للغاية. وما زال يوجد فرق جلي في الخدمات العامة والاجتماعية التي يستخدمها صرب كوسوفو وألبان كوسوفو، حتى في المناطق المختلطة الأعراق. ويرجح أن تتفاقم هذه المشاكل في المستقبل

نظراً لعدم إحراز تقدم في حقل التعليم، وهو من الحقوق الرئيسية، في أواسط أي من الجماعات. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تفتح إلا مدرسة جديدة واحدة يرتادها تلامذة مختلفو الأعراق. ولا توفر أي من مدارس صرب كوسوفو وغجر كوسوفو فصولاً لتدريس اللغة الصربيّة ولا تقدم مدارس ألبان كوسوفو أي مقررات دراسية بلغات الأقليات. وسيؤدي تواصل هذا الاتجاه إلى حدوث انقسام إضافي في أواسط الجيل القادم إذ أن كل طائفة ستكون عاجزة عن فهم لغة الأخرى. وبذلت جامعة بريشتينا تقديم حصص دراسية باللغتين التركية والبوسنية في كلية بزررين. وبغية إزالة مشاعر القلق الناجمة عن مضمون الكتب الدراسية، أنشئ مجلس معنٍ بالمناهج والكتب الدراسية للعمل على أن تكون الكتب المقررة في مدارس كوسوفو خالية من التمييز ولا تتضمن أي صور للتحيز وأي إشارات تسيئ إلى أي مجموعة عرقية.

٣٤ - وما برحت المشاكل تكتفِّ إمكانية الحصول على الخدمات العامة وخدمات المياه والكهرباء في جميع أنحاء كوسوفو، على الرغم من التحسن الذي طرأ عليها. إذ أن شركة كهرباء كوسوفو تمضي في قطع الكهرباء عن الأقليات التي لم تدفع الديون التي تراكمت على من كان يشغل المنازل سابقاً بشكل غير شرعي. وحتى الآن، لا توظف المؤسسات العامة نسبة مقبولة من الأقليات وما يبرح معظم موظفيها ينتمون إلى عرق واحد. كما أن وجود مؤسسات موازية والقيود المفروضة على حرية الحركة تؤثّر سلباً في إمكانية الحصول على هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه، ما زالت الأقليات عاجزةً منذ فترة طويلة عن دفع فواتير المياه والكهرباء. ومع ذلك، فثمة أمثلة إيجابية على التعاون في هذا المجال. إذ أن النظام الجديد الذي تتبعه المصارف الخاصة لدفع المعاشات التقاعدية الأساسية ومعاشات التقاعد لمعوقى الحرب والمساعدات الاجتماعية، دون دعم مباشر من القوة أو البعثة، يثبت نجاحه حتى في مناطق الأقليات.

سادساً - الاقتصاد

٣٥ - كانت الشخصية المسألة الرئيسية في الميدان الاقتصادي في الفترة المشمولة بالتقرير. فمع أنه لا يزال يسود في كوسوفو توافق سياسي عام بشأن ضرورة شخصية الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية في كوسوفو، برز اختلاف في وجهات النظر بشأن الأساس القانوني الذي تستند إليه عملية الشخصية والسياسات التنفيذية التي ينبغي اعتمادها لشخصية المؤسسات المملوكة جماعياً في كوسوفو. وبعد مضي عدة أسابيع على نشوء الخلاف، قرر مجلس وكالة كوسوفو الاستثمارية، المسؤول عن عملية الشخصية، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أن يستأنف شخصية مجلس المؤسسات الـ ٢٣ التي تشملها

الدفتان الأولى والثانية من العطاءات واتفق أعضاؤه على استئناف خصخصة الدفعة الثالثة في المستقبل القريب.

٣٦ - وما زال اقتصاد كوسوفو أحد أفقر الاقتصادات في هذه المنطقة الفقيرة. وعلى الرغم من أن البيانات الإحصائية ما زالت لم تكتمل، فقد قامت وزارة المالية والاقتصاد في كوسوفو والمؤسسات المالية الدولية بخفض أرقام الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٣-١٩٩٩ وحاليا يقدر هذا الناتج لعام ٢٠٠٣ بما مجموعه ١,٣٤ بليون يورو أي زهاء ٧٠٠ يورو لكل فرد. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ١٢ في المائة، وتبلغ نسبة المزارع التي تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و هكتارين ٨٠ في المائة، وهذه مساحة تكفي بالكاد لتأمين قوت عائلة واحدة. وما زال وراء النمو عاملاً رئيسياً، وهو: المساعدات الأجنبية والتحويلات المالية من الخارج. وعليه، لا يمكن أن يحافظ اقتصاد كوسوفو على المستوى الحالي للنمو والمساعدات الاجتماعية بدون المساعدات التي تقدمها الجهات المانحة. ونتيجة لتنامي الصادرات وتقلص الواردات، تحسّن ميزان التبادل التجاري في كوسوفو لعام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢، الذي سُجل فيه عجز قدره ١,٧ بليون يورو، غير أنه ما زال سلبياً للغاية.

٣٧ - وما زالت نسبة البطالة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة. وسيشكل خلق الوظائف أكثر التحديات ضغطاً على مدى السنوات المقبلة. إذ أن التغيرات المتوقعة أن يشهدها هيكل السكان الديمغرافي تشير إلى أنه سيلزم على كوسوفو زيادة عدد الوظائف بنسبة تربو على ٥ في المائة على مدى السنوات الخمس القادمة لاستيعاب العدد الكبير من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويبلغ عدد الأيدي العاملة حالياً في كوسوفو مليون شخص، منهم ١٥ في المائة من "الموظفين رسمياً"، أي المسجلين كداعفين لضرائب الدخل. وارتفاع عدد المسجلين رسمياً كعاطلين عن العمل إلى ٢٧٦ ٠٠٠ شخص (توز/ يوليه ٢٠٠٣). ولا يؤخذ في معدل البطالة أي اعتبار للعملة غير النظامية في الاقتصاد الخفي، التي تقدر بأعداد كبيرة، لكنها في معظمها عمالة ناقصة.

٣٨ - ومع ذلك، يمضي الاقتصاد في كوسوفو في النمو، مع أن معدل النمو السنوي المتوقع البالغ ٤,٥ في المائة يقل عن السنوات السابقة، الأمر الذي يعود بشكل رئيسي إلى انسحاب الجهات المانحة الدولية. وما برحت الأرصدة الموجودة في الحسابات المصرفية الخاصة بالحكومة والقطاع الخاص على السواء (بما في ذلك المؤسسات التجارية العامة) تزداد. غير أنه طرأ تغير على هيكل الودائع الداخلي؛ فمدخرات المؤسسات تتزايد ومدخرات الأفراد تتناقص. ويرجح أن يتواصل هذا الاتجاه بما يتماشى مع تدني التحويلات المالية التي

ترد من العمال ونفقات الجهات المانحة ونشاط بناء المساكن. وارتفعت أيضاً الضرائب المحصلة لكن قسماً كبيراً من إيرادات كوسوفو ما برح يتأتى من الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج. ووصلت الإيرادات الإجمالية التي حصلتها مصلحة الجمارك في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢٤,١ مليون يورو (٧٢,٣ مليون يورو كرسوم جمركية و١٧١,٣ مليون يورو كرسوم إنتاج و ١٨٠,٥ مليون يورو كضريبة على القيمة المضافة). وتجاوز هذا المبلغ ما وضع كهدف بمبلغ قدره ٦٣ مليون يورو (١٨ في المائة). وتعزى هذه الزيادة إلى وجود موظفين أكثر خبرة وتدرباً وإلى تشديد الرقابة في سوق السجائر للتأكد من وجود اللواصق على علب السجائر التي يستوجبها القانون المتعلق بالسجائر؛ ونشر أفرقة متنقلة لمكافحة التهريب وتحسين تدفق المعلومات الواردة من إدارات الجمارك في البلدان المجاورة. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٩، تمت جباية رسوم إنتاج داخلية ما أدى إلى تحصيل مليوني يورو من مصانع الجعة والنبيذ وقططري الكحول.

٣٩ - ويعتمد مستقبل التقدم في اقتصاد كوسوفو على عدد من التطورات، تشمل إدخال التحسينات اللازمة على بيئة الاستثمار عن طريق بذل الجهود في الجمالي التشرعي والمؤسسي، إلى جانب رسم سياسات مالية وسياسات للميزانية تتضمن حوافز قوية لصالح الاستثمار. كما يلزم تحسين البنية التحتية الأساسية، لا سيما الكهرباء، وتطوير القطاع المالي.

٤٠ - وتعمل البعثة والمؤسسات المؤقتة حالياً على تطوير السياسات التجارية التي ترمي إلى دمج كوسوفو في المنطقة وفي أوروبا بشكل أعم وتقديم حوافز إضافية إلى المستثمرين والمصدرين. وتطور التجارة بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي/المنطقة الاقتصادية الأوروبية بخطى بطيئة، ويعود ذلك بصورة خاصة إلى ارتفاع مستوى الشروط والمعايير المؤسسية التي ينبغي استيفاؤها. وفي الوقت الحاضر، يتم القسم الأعظم من تدفقات كوسوفو التجارية مع باقي صربيا والجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ودخل اتفاق التجارة الحرة الأول مع ألبانيا حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي الأسابيع الستة الأولى التي أعقبت وضعه موضع التنفيذ، ازدادت صادرات كوسوفو إلى ألبانيا إلى أكثر منضعف. وفي هذا السياق، وقّعت البعثة وألبانيا اتفاقي تعاون في ميدان الخدمات البيطرية العامة وحماية النباتات. وتأخرت المحاولات الأخرى للدخول في مفاوضات بشأن اتفاق للتجارة الحرة مع شركاء آخرين في المنطقة بسبب مسائل خارجية ذات صلة بسلطة البعثة في إبرام مثل هذه الاتفاقيات. وشاركت حكومة كوسوفو والبعثة في الاجتماع الثالث الذي عقده آلية الاتحاد الأوروبي لتتبع سير عملية تحقيق الاستقرار والارتياط بالمفوضية

الأوروبية في كوسوفو، من أجل مناقشة القضايا المتصلة بالتجارة والجمارك، والتشريعات الاقتصادية الرئيسية، والمسائل المتصلة بالمنافسة.

٤١ - وما زالت مسألة الطاقة الكهربائية تمثل مشكلة بارزة. إذ يدفع الزبائن حاليا أقل من ٤٠٪ في المائة من تكاليف إمدادات الكهرباء. ويساهم هذا الأمر في عجز شركة كهرباء كوسوفو عن المضي في تأمين إمدادات الكهرباء بشكل دائم. كما يشكل هذا الأمر عائقا رئيسيا يحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية ويعرقل التنمية الاقتصادية. وتبذل مساع لتشكيل فريق إدارة دولي لتحسين أداء شركة كهرباء كوسوفو. وفي ١٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، وقعت البعثة مذكورة تفاصيل مع ١٥ بلداً أوروباً بشأن إقامة سوق إقليمية للطاقة والغاز الطبيعي. وأنشئ مكتب المراجع العام للحسابات. وتم تعيين مراجعي حسابات محليين يشاركون في برنامج تدريب شامل. وتم الاضطلاع أشأء عام ٢٠٠٣ بعمليات مراجعة للحسابات في عدد من المؤسسات المملوكة جماعيا، شملت شركة كهرباء كوسوفو وشركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط السكك الحديدية التابعة للبعثة ومطار بريشتينا والمؤسسات الرئيسية المملوكة جماعيا في قطاعات المياه والنفايات والري. وكشفت هذه العمليات عن نقصان طفيف في مجالات معينة من مثل الحاسبة وإدارة المؤسسات والموارد البشرية. وتنفذ وكالة كوسوفو الاستثمارية حاليا التوصيات الرئيسية التي تم خضت عنها عمليات مراجعة الحسابات، عن طريق تحقيق الأهداف الفورية والمتوسطة الأجل لتحسين أداء المؤسسات. وستتابع فرق العمل المعنية بالتحقيقات قضايا يشتبه أنها تتعلق بعمليات غش واحتلاس للموارد.

سابعا - حقوق الملكية

٤٢ - قامت مديرية الإسكان والممتلكات بتحسين معدل معالجتها للقضايا وتقديم قرارها بشأن الممتلكات السكنية. ومنذ تاريخ الموعد النهائي للمطالبات في تموز / يوليه ٢٠٠٣، تم توجيه إنذار لـ ٩٧٪ في المائة من جميع أصحاب المطالبات، وتم البيت في ٤٤٪ في المائة. ومن المقرر الفصل في جميع قضايا مديرية الإسكان والممتلكات تقريباً بنهایة ٢٠٠٤. وحتى الآن، فإن ١,٨٪ في المائة فقط من قرارات لجنة المطالبات قدّمت بشأنها طلبات لإعادة النظر. وقد تم أيضاً إصلاح إجراءات المديرية لتتصبح أكثر شفافية، ولتضمينها عمليات فحص لأغراض السلامة للتأكد من فهم المطالبين لحقوقهم، وتنفيذ طلباتهم. وتشمل الولاية القانونية للمديرية الممتلكات السكنية فقط، وحتى الآن لا توجد آلية فعالة للمطالبة بالأراضي الزراعية التي شغلت بطريقة غير قانونية.

٤٣ - ونفذت أكثر من ٩٠٠ عملية إخلاء في عام ٢٠٠٣. وهذا العدد أقل مما كان مقرراً بسبب ارتفاع عدد عمليات الإخلاء الطوعي للممتلكات، وتأخير عمليات الإخلاء في الحالات التي لم يكن المالك مستعداً فيها لإعادة شغل المكان مباشرةً بسبب الاتجاه المتزايد نحو هدم الممتلكات إثر عمليات الإخلاء، أو نحو شغلها من جديد. ويطلب عدد كبير من المطالبين الذين قبلت مطالباتهم من المديرية، وضع ممتلكاتهم تحت إدارتها، لاستخدامها للإسكان لاعتبارات إنسانية. وقد ساعد التعاون المتزايد مع الشرطة أيضاً، زيادة تأمين الممتلكات التي تم إخلاؤها. وقد وضعت المديرية الممتلكات الواقعة في الجزء الشمالي من متروفيشا، الذي يتالف معظم سكانه من صرب كوسوفو تحت إدارتها، وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، نفذت المديرية أيضاً أول حالة لقرار إخلاء هناك.

٤٤ - وبدأت مديرية الإسكان والممتلكات وضع خطط لتسليم مهامها المتبقية عند إكمال ولايتها. ويوجد الآن أكثر من ٣٠٠٠ من الممتلكات تحت إدارة مديرية الإسكان لاعتبارات إنسانية. ومع ذلك، فإن البرامج التجريبية التي تهدف إلى السماح لموظفي البلدية بإمكانية إدارة الممتلكات أو تحديد حالات الإسكان لاعتبارات إنسانية كانت لها نتائج متفاوتة. ففي بريشتينا، تم تعليق برنامج البلدية التجاري بسبب سوء استخدام السلطة؛ وأثبتت بلدية بريشتينا أيضاً عدم قدرتها على تزويد المديرية بأشخاص مؤهلين للإسكان لاعتبارات إنسانية في الممتلكات الواقعة تحت إدارتها. والتحدي الرئيسي الذي يواجه المديرية في السنة المقبلة هو التمويل. وفي الوقت الراهن، هناك نقص في التمويل قدره ٢,٢ مليون يورو لعام ٢٠٠٤.

ثامناً - العلاقات مع بلغراد

٤٥ - كرس ممثل الخاص جهوداً كبيرة لبدء الحوار المباشر بشأن مسائل عملية ذات اهتمام مشترك بين بريشتينا وبلغراد، التزم بها الطرفان في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، الذي عقد في تسالونيكي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد أضعف قرار رئيس وزراء كوسوفو بعدم حضور افتتاح الحوار في فيينا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قيمة المبادرة وأبطأ التقدم. ولم يعرب برلمان كوسوفو أيضاً عن تأييد للحوار، بالرغم من أن رئيس البرلمان ورئيس كوسوفو قد حضرا اجتماع فيينا، كما فعل رئيس الوزراء الصربي ونائب رئيس الوزراء. وخلال الأسابيع التي تلت بدء الحوار، ظلت المؤسسات المؤقتة غير راغبة في المشاركة في الحوار. وبإنشاء آلية الاستعراض وإصدار الوثيقة "معايير لكوسوفو" التي تدرج الحوار ضمن المعايير، تهيأ مناخ موات بقدر أكبر لموافقة المؤسسات المؤقتة على مفهوم الحوار. ومع ذلك، ما زال على حكومة كوسوفو أن تعين وفوداً متعددة الأعراق لكل فريق

عامل من أفرقة العمل الأربع. وقد اتخذت السلطات في بلغراد بصورة عامة موقفاً أكثر إيجابية إزاء الحوار. ومع ذلك، أظهرت البيانات التي تم الإدلاء بها أثناء إعداد المعايير ل Kosovo، وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية الصربية، أن الدعم المقدم للحوار لا يخلو من الغموض.

٤٦ - وقد كان الاتصال المباشر محدوداً على الصعيد العملي بين المؤسسات المؤقتة وسلطات بلغراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالرغم من أن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية واصلت إجراء اتصالات على مستوى منخفض مع نظائرها في بلغراد. وقد كان تعاون البعثة مع مركز التنسيق ل Kosovo بشأن العائدين، ومع الشرطة الصربية، في العمليات المشتركة مثمناً، إلا أنه لم يدفع إلى إجراء تعاون مباشر بين بلغراد والمؤسسات المؤقتة. وتناولت البعثة المسائل الثقافية، بما في ذلك مشاريع الترميم والحفظ، مع السلطات المختصة في بلغراد في إطار الفريق العامل المعنى بالثقافة. وقد أجريت اتصالات غير رسمية بين الجانين خلال المؤتمرات أو حلقات العمل الدولية، ومع ذلك لم تسفر عن أي نتائج عملية.

تاسعاً - فيلق حماية Kosovo

٤٧ - أحرزت الجهود المبذولة لإبعاد أفراد فيلق حماية Kosovo، الذين لديهم صلات مع المنظمات المتطرفة أو الجريمة المنظمة، تقدماً في كانون الأول/ديسمبر، عندما أدى اتخاذ مثلي الخاص لتدابير تأدية إلى إيقاف ١٢ فرداً ريثما يتم إجراء تحقيق من قبل الشرطة. ونتج عن هذا تحقيق مشترك قامت به قوة Kosovo والبعثة، بدأً بعد تفجير جسر سكة حديد في شمال Kosovo، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بشأن ادعاءات بارتباط بعض أفراد فيلق حماية Kosovo بالجريمة المنظمة، واستغلال المهنة وأنشطة أخرى غير قانونية. وقد اعتبر هذا الإجراء بمثابة "هجوم" على فيلق حماية Kosovo، من قبل ألبان Kosovo وأفراد فيلق حماية Kosovo الذين قاوموا القرار منذ البداية. وقبل القرار فيما بعد وُنفذ جزئياً بفضل التدخل الإيجابي من جانب بعض الزعماء السياسيين من ألبان Kosovo. ولتحسين فهم أفراد فيلق حماية Kosovo لدور منظمتهم ودورهم، تم وضع مجموعة من السياسات الإدارية والمتعلقة بشؤون الموظفين بما في ذلك مسودة لوائح شروط خدمة تشكل الآن جزءاً من خطة شاملة بشأن فيلق حماية Kosovo لعام ٢٠٠٤.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر عمل فيلق حماية Kosovo كوكالة لحالات الطوارئ المدنية في التحسن. وقد تم تدريب المزيد من الأفراد لتنفيذ عدد من المهام المتعلقة بحالات الطوارئ المدنية. وبدأ فيلق حماية Kosovo أداء مهام ولايته بمزيد من القدرة المهنية وهو يتدخل ٣٠ مرة في الشهر في المتوسط في مختلف حالات الطوارئ بما في ذلك حرائق

الغابات والفيضانات. وأنشطة التوعية في مجتمعات الأقليات مستمرة بنجاح. وتدبر الوحدات الطبية التابعة لفيلق حماية كوسوفو عيادات أسبوعية متحركة لقرية ليتنيكا الكرواتية، وتشمل الأنشطة في الأماكن الأخرى دعم مناطق الأقليات بإمدادات الوقود والأخشاب. وقد بني فيلق حماية كوسوفو محطات لإطفاء الحرائق في المجتمعات المختلطة في كامينيكا (منطقة غنيلين) ودراغاش (منطقة بريزرن) ويجري حاليا إنشاء خطوط إمدادات مياه في نوفو برس (غنيلين) ومنطقة نوفيك المختلطة (منطقة بريزرن).

٤٩ - وقد خفض فيلق حماية كوسوفو قوامه النشط إلى المستويات المتفق عليها. ويبلغ حجم العضوية النشطة الحالية ٣٠٢٩ فردا منهم ١٣١ من غير ألبان كوسوفو من بينهم ٣١ من صرب كوسوفو. ويجري حاليا تنفيذ خطة تخفيض ثلث قواعد فيلق حماية كوسوفو ومن المرجح أن يتم بلوغ هدف حزيران/يونيه ٤٠٠٠. وخلال الفترة المشمولة بالتقدير، كانت هناك ٢٩ حالة رئيسية بعدم الامتثال و ٢٧ حالة ثانوية. وتوظيف الأقليات أقل قليلا من نصف الحصة المستهدفة البالغة ١٠ في المائة من عضوية فيلق حماية كوسوفو. وأخطر تحد يواجه فيلق حماية كوسوفو هو انعدام الموارد في الوقت الذي تحتاج فيه المنظمة بصورة عاجلة إلى تمويل لتحسين مخزونها من المعدات وإكمال خطتها للإسكان ومواصلة العمل التدريسي الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة. وقد أبطأ انعدام التمويل التقدم المحرز ويمكن أن يمنع على نحو خطير إحراز أي تقدم آخر. فهناك حاجة إلى نحو ٤٠ مليون يورو خلال السنوات الثلاث القادمة، منها حصة أولى قدرها ١٥ مليون يورو مطلوبة لعام ٤٠٠٠ بالإضافة إلى الاعتماد المقدم من ميزانية كوسوفو الموحدة. وستستخدم هذه الموارد لتمويل المعدات والتدريب والهيكل الأساسي وتمويل المشاريع في مناطق الأقليات وتطوير السوقيات.

عاشرًا - ملاحظات

٥٠ - إن إنشاء آلية، تقع تحت سلطة مجلس الأمن، لقياس التقدم الذي تحرزه مؤسسات كوسوفو المؤقتة للوفاء بالمعايير التي تقضي بها سياسة "المعايير قبل المركز" لبعد تطويرا جديرا بكل ترحيب. ومن شأن وثيقة "المعايير الخاصة بكوسوفو" والتطوير الجاري لخطة العمل التنفيذية، انطلاقا من ورقة المعايير الأصلية، أن تقدم إطارا واضحأ يتعين على المؤسسات المؤقتة أن تتصرف داخله بما يتفق والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري، والقانون المعمول به في كوسوفو. وبطبيعة الحال، فلا يعني تنفيذ المعايير استباق الحكم على القرار المنتظر أن يتخدzie مجلس الأمن بشأن البدء في عملية المركز المقبلة كما لا يعني استباق الحكم على مركز كوسوفو في المستقبل.

٥١ - وإن أعتبرت موافاة مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر بتقارير تقييمية عن مدى التقدم الذي تتحقق المؤسسات المؤقتة. وما يفتح الطريق أمامنا أن ننجز المزيد بشأن المعايير. ويعود عنصراً المسؤولية - والمساءلة - بشأن التقدم في إنجاز المعايير إلى المؤسسات المؤقتة في الحالات التي تقع تحت مسؤوليتها. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفيذ مسؤولياتها تماماً فعلاً بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، وهذا يعني ضمن ما يعنيه دعم قدرة المؤسسات المؤقتة على تنفيذ المعايير وتعزيز هذه المؤسسات. ولأجل ذلك، اتخاذ مماثلي المصالح خطوات جديدة لزيادة التعاون وتحقيق الشفافية، مع المؤسسات المؤقتة، ومن هذه الخطوات إرساء عملية تنفيذ مشتركة لإحراز تقدم في شأن المعايير.

٥٢ - ويقتضي تنفيذ المعايير التزام كافة قادة كوسوفو وجماعاتها التزاماً صادقاً. كما يقتضي أن يكون أداء المؤسسات المؤقتة بشأن تنفيذ المعايير أداءً فعالاً منصفاً، وكذلك تعزيز قدرة هذه المؤسسات على أداء مسؤولياتها بفعالية. بموجب الفصل ٥ من الإطار الدستوري وبلغ هدف التعددية العرقية الحقيقة داخل المؤسسات المؤقتة. ومن المهم ألا يسمح قادة كوسوفو لسائل الرمزية بصرف انتباهم عن مهمة التحسين العملي للحياة اليومية للسكان، وهي المهمة الأعظم. وسيكون من أولى بشائر الالتزام المبكرة بتحقيق نتائج ملموسة تقدم الحوار المباشر في شأن الأمور العملية بين بلغراد وبريشتينا. وإن لأدعو المؤسسات المؤقتة إلى تشكيل وفود متعددة الأعراق للاشتراك في الأفرقة العاملة الأربع للحوار المباشر، على أن يتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة. كما أدعوا بلغراد إلى الانتهاء من الاستعدادات الضرورية.

٥٣ - ويجب أن تحظى بدعم كافة القادة والمؤسسات مسائل التعددية العرقية والتسامح وتأمين المساواة في الحقوق لكل الجماعات. والأمم المتحدة من جانبها تؤيد بقوة مبدأ التمثيل المتعدد للأعراق لدى المؤسسات المؤقتة في كوسوفو والاشتراك الفعال لكافة الجماعات في هذه المؤسسات. فمن المهم إشراك كافة الجماعات إشراكاً نشطاً في المؤسسات المؤقتة وأن تتاح لها فرصة حقيقة للاشتراك وأن تعمل معاً بروح تعاونية بناءة. فليس من شأن عدم الاشتراك في المؤسسات المؤقتة والابتعاد عن العملية السياسية سوى تعويق التقدم الحقيقي. وبالمثل، فليس من شأن وجود هيكل إدارية متوازية في كوسوفو سوى الإضرار باحتمالات قيام مجتمع متعدد الأعراق حقاً في كوسوفو - وإن أهيب ببلغراد أن تتوقف عن تأييد هذه الهياكل.

٥٤ - ومن شأن أعمال التخويف والعنف، وخاصة ضد الأقليات، تعويق التقدم في كل مجال، ويجب أن تتوقف هذه الأعمال. ومن مسؤولية قادة وسكان كوسوفو إشعار كافة

الناس بأهم في أمان ومحل ترحيب في كوسوفو. فالعنف غير مقبول، وينبغي لجميع قادة كوسوفو العمل على استباب حكم القانون. وجدير أيضا بقيادة كوسوفو أن يقودوا الناس بالقدوة وأن يعملوا على توفير جو من الاحترام المتبادل والتسامح، وجدير بسكان كوسوفو أن يقيموا مجتمعا تحترم فيه هذه القيم.

٥٥ - وإلى الآن فسجل إنجازات المؤسسات المؤقتة هو بين هذا وذاك، ولا تزال هناك تحديات كثيرة. فقد حدث تقدم في مجالات من قبيل إعداد وسن تشريعات على مستويات الحكم الذاتي المركزية وال محلية. إلا أنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله في مجالات أخرى من قبيل الاشتراك الفعال لكافة الجماعات في المؤسسات المؤقتة وإنشاء خدمة مدنية غير ذات صبغة سياسية. ويقلقني أن التقدم يbedo متعرضا في بعض المجالات. ويقلقني أيضا أن "جمعية كوسوفو" ترفض من جديد مراعاة الشواغل الشرعية للأقليات في العملية التشريعية، وأن الجمعية تتجاوز حدود اختصاصها. ففي هذا تحد مباشر للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري والقانون المعول به في كوسوفو. وإن أؤيد تماما الموقف الحاسم الذي يتحذه مثلي الخاص في هذا الصدد.

٥٦ - ويسري أن انتهى الآن إلى حد كبير نقل المسؤوليات غير المخصصة الوارد بيانها في الفصل ٥ من الإطار الدستوري. ويعين الآن على المؤسسات المؤقتة تنفيذ هذه المسؤوليات تنفيذا كاملا منصفا. فسيقع عليها عبء المسائلة وستقيّم تبعا لذلك في عملية الاستعراض. ولا يؤثر هذا النقل على إجمالي سلطات البعثة وقوتها كوسوفو في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما لا يؤثر على المسؤوليات المخصصة لمثلي الخاص بموجب الفصل ٨ من الإطار الدستوري. كما ستواصل البعثة رصد الحالة عن كثب والتدخل حسب الاقتضاء لضمان امتثال المؤسسات المؤقتة على كلا المستويين المركزي والبلدي للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري والقانون المعول به في كوسوفو. ولا بد للتنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة "المعايير قبل المركز" من توافر دعم قوي من جانب مجلس الأمن والدول الرئيسية الأعضاء. فالتحدي ليس ماثلا فقط أمام المؤسسات المؤقتة وإنما هو ماثل كذلك أمام البعثة، فعلى البعثة أن تتدبر الأمر من الآن وحتى منتصف ٢٠٠٥، موعد إجراء استعراض شامل.

٥٧ - وليس بوسع البعثة الاستمرار بمعدها الحالي في العمل دون توافر التمويل اللازم في المجالات الحاسمة. وإن أناشد الدول الأعضاء أن تقدم ضمن ما تقدمه مساعدات مالية ومساعدات أخرى لعمليات العودة، ولحسם مطالبات الممتلكات السكنية والتنمية الاقتصادية، فضلا عن تحويل فيلق حماية كوسوفو إلى منظمة منضبطة للطوارئ المدنية. كما

يلزم توافر مساعدات مالية لإتمام عملية التحول لنظام كوسوفو الجنائي ولتعزيز حرية الحركة للجماعات في كافة أنحاء المنطقة.

٥٨ - وأود في الختام، أن أعبر عن تقديرى لمثلى الخاص، السيد هولكيرى، لما حققه من التقدم منذ أن تولى مسؤولياته. وأود على وجه الخصوص أن أعبر عن تقديرى لرجال البعثة ونسائهما لما اتصفوا به من الالتزام والحرفية في أداء واجباتهم. كما أعرب في النهاية عن امتنانى لشركائنا في البعثة - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ولقوة كوسوفو ولسائر المنظمات والوكالات والمساهمين والمانحين لما قدموه من دعم سياسى ومبادئ قيم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

تكوين وقوعات عناصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

العدد	البلد	العدد	البلد
٨	سويسرا	١١٢	الاتحاد الروسي
٥٨	غانا	١٤٣	الأردن
٧٦	فرنسا	٤١١	إسبانيا
٥٥	الفلبين	٨	ألمانيا
١٤	فنلندا	٣٢٦	أوكرانيا
٣١	فيجي	١٨٨	إيطاليا
٢٠	الكاميرون	٤٦	باكستان
٤	قيرغيزستان	١٥٨	البرازيل
١٠	كندا	٣	البرتغال
٣٨	كينيا	١٨	ليتوانيا
٨	مالطا	١	مالطا
٤٠	ماليزيا	٨٢	بلغاريا
٥٨	مصر	٧٥	بنغلاديش
١٧	ملاوي	١٢٣	بولندا
١٠٥	المملكة المتحدة	١٥٣	تركيا
٥	موريايوس	٤	تونس
١٨	الرويغ	١٦	الجمهورية التشيكية
٣٩	النمسا	٢٦	الدنمارك
٣٣	نيبال	١٧٥	رومانيا
٥٣	نيجيريا	٢٩	زانبيا
٣٣٥	الهند	٥٤	زمبابوي
٥	هنغاريا	١٣	سلوفينيا
٤٦٦	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥	السنغال
٢٠	اليونان	٤٠	السويد

٣٧٣٥ المجموع

تكوين قوة شرطة كوسوفو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

النسبة المئوية	العدد	الفئة
٨٤,٦	٤٨٢٣	ألبان كوسوفو
٩,٣	٥٢٩	صربي كوسوفو
٦,٢	٣٥٢	أفراد من أقليات عرقية أخرى
	٥٧٠٤	المجموع
٨٥,٢	٤٨٦٠	رجال
١٤,٨	٨٤٤	نساء

المرفق الثاني

**تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)**

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأردن	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلغيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة	١
النرويج	٢
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
الجموع	٣٨

